اعتراضات ابن الناظم على والده في شرح الألفية
(التنازع – المفعول المطلق – الحال)

إعداد الباحث
الطاهر عمار علي الدبار

مقدمـــــــــة

ابن الناظم هو محمد بن محمد بن مالك الطائيّ[١] الدمشقيّ الشافعيّ النحويّ[٢] أبو عبدالله بدرالدين[٣] ، وقيل[٤]: الطائيّ الجَيَّانيّ[٥] بدر الدين أبو عبدالله بن ناظم الألفيّة[٦].

وقد عُرِفَ بابن الناظم وابن المصنّف، وأوّل من سمّاه بابن الناظم أبوحيان[٧] الأندلسيّ، وسمّي به لأنّه ابن ناظم الألفيّة، وأوّل شارح لها.

كما عرف أيضاً بالشارح عند عدد من شرّاح الألفيّة كالمكودي، والأشموني حتى صار علماً بالغلبة عند ذكره في شروحهم، وكنّاه المقريزي[٨] بأبي الفضل لكنّ شهرته هي ابن الناظم عند النحويّين بصفة عامّة.

---

[١] نسبة إلى مدينة طيء العربية.

[٢] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، محمد أبوالفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م ،١/٢٢٥.

[٣] الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر، لاطبعة، لاتاريخ،٧/٣١.

[٤] مقدمة ابن الناظم لشرح الألفية ص٣.

[٥] نسبة إلى مدينة جيان الأندلسية.

[٦] معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لا طبعة، لا تاريخ، ١١/٢٣٩.

[٧] محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي، الأندلسي، أبوحيان، من كبار العلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، والتراجم، واللغات، من تصانيفه: "البحر المحيط". توفي سنة٧٤٥هـ. بغية الوعاة١/٢٨٠،

[٨] أحمد بن علي تقي الدين المقريزي: مؤرخ من الديار المصرية، من تآلبفه (السلوك لمعرفة دول الملوك) توفي سنة ٨٤٥هـ . الأعلام ١/١٧٧، وانظر السلوك لمعرفة دول الملوك،المقريزي،تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م، ٢/٢٠١.

وقد اعترض على والده في شرح الألفية في عدة مواضع، أذكر منها في هذا البحث اعتراضه عليه في أبواب (التنازع، والمفعول المطلق، والحال)، وفيما يلي هذه الاعتراضات أوضحها في صورة مسائل، أذكر فيها نص ابن الناظم، يليه دراسة المسألة ورأي العلما فيها، ثم التعقيب على ذلك برأي الباحث.

المسألة الأولى

اعتراضه على الناظم في باب التنازع

قال الناظم:

بل حَذْفُهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

قال ابن الناظم:(وقد يتوهّم من قول الشيخ رحمه الله:

بل حَذْفُهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

إنّ ضمير المتنازع فيه إذا كان في باب (ظنّ) يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

واحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولٌ حسبْ وإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهّم)[١].

الدراســــــــــة

يضمر في الفعل المهمل ضمير المتنازع فيه نحو: "يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا، وَبَغَى وَاعْتَدَيا عَبْدَاكَا"[٢] ، ومثلهما قَامَا وقَعَدَا أَخَوَاكَ، وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَا.

---

[١] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدرالدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، ص١٨٨.

[٢] في قول الناظم:

وأعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

فإذا أهمل الأوّل وكان طالباً لضمير غير مرفوع لم يجز الإضمار، نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو" فلا يقال: ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ولا مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي عَمْرٌو، لأنّه فضلة فلا حاجة إلى الإضمار قبل الذكر، وإنّما أضمر الفاعل قبل الذِّكر، لأنّه عمدة.

فإن كان المرفوع عمدة في الأصل كالخبر ذكر مؤخّراً إن كان مطلوباً للأول، والمراد به خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت"، لأنّه خبر في الأصل، فتقول: "كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقَاً إِيَّاهُ، وظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدَاً قَائِمَاً إِيَّاهُ" فـ"إيّاه" الأوّل خبر "كان" الأولى، و"إيّاه" الثاني مفعول ثانٍ لـ"ظنّني"، ولا يحذف عند البصريين، وأجازه الكوفيون[1]، ولا يقدّم عند الجميع.

وقول ابن مالك: (الخبر) يشمل المفعول الأول لـ"ظَنَنْتُ" واسم "كان"، لأنّه محمول على ما كان عمدة خبراً أو مبتدأ. فمثاله مع "كان" أن تقول: "كَانَ قَائِمَاً وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمَاً أنا"، فـ"أنا" اسم "كان" الأولى لم يحذف، لأنّه مبتدأ في الأصل فجيء به مؤخراً.

ومثاله مع "ظنّ" أن تقول: ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَّتْنِي هِنْدٌ مُنْطَلِقَاً إِيَّاهَا" ، فـ"إيّاها" مفعول أول، وهو مبتدأ في الأصل، فلا يحذف، و"منطلقة" مفعوله الثاني.

فإن كان العامل الثاني طالباً للضمير أتي به سواء كان فضلة أو عمدة.

فالفضلة : "ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، ومَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ"، والعمدة: "ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيه عَمْرَاً قَائِمَاً" .

وقد اعترض ابن الناظم على كلام والده من جهة أنّ قوله:

بل حَذْفُهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

إنّ ضمير المتنازع فيه إذا كان في باب (ظنّ) يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

كَيُحْسِـــنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

[1] التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ١/٤٨٤، ٤٨٥.

واحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولٌ حسبْ وإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهّم.

وقد شكّك بعضهم أن يكون هذا البيت من نظم ابن الناظم، قال السيوطي في بغية الوعاة: (ولم يقدر على نظم بيت واحد بخلاف والده)[١].

وقد ردّ المرادي بيت ابن الناظم بقوله:(مفعول حَسِبْ" يوهم أنّ غير مفعول "حَسِبْ" يجب حذفه وإن كان خبراً، وليس كذلك، لأنّ خبر "كان" لا يحذف أيضاً، بل يؤخّر كمفعول "حَسِبْ"، نحو: "زيد كان وكنت قائماً إيّاه" وهذا مندرج تحت قول المصنف: "غير خبر"، ولو قال:

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ وَغيرُها تأخيرُهُ قد الْتُزِمْ

لأجاد)[٢].

واعترض الأشموني قول المرادي السابق بقوله:(قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنَ اللَّبس، ... فكان الأحسن أن يقول:وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِىءْ بِهِ مُؤَخَّرَا)[٣].

وحمل المكودي كلام الناظم على أنّه تجوّز، فلا فرق بين أن يكون أصله المبتدأ أو الخبر، لأنّ كلّ واحد منهما عمدة، فقال:

(وتجوّز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأنّ كلّ واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادي)[٤].

---

[١] **البغية ٢٢٥/١.**

[٢] **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٦٤٢/٢.**

[٣] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية٢٠١٠م، ٤٦٣/١.**

ويمكن الجواب عن قول الناظم هنا بأنّه (عبّر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللّازم وهو العمدة، وأنّ المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالأولى لأشرفيّته والاتفاق على عمديّته فهو أولى بالذكر)[١] .

التعقيب:

ما يميل إليه الباحث هو قول الأشموني:

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِىءْ بِهِ مُؤَخَّرَا

المسألة الثانية

حكم حذف عامل المصدر المؤكد

قال الناظم :

وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لدَليلٍ مُتَّسَعْ

قال ابن الناظم:(يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، وغيره. ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً،أو مبيّناً.

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في غير هذا الكتاب، وفي غيره، أنّ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

قال في شرح الكافية:لأنّ المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك، فلم يجز.

فإن أراد أنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً، فلا شكّ أمّ حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه.

---

[٤] شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، عبدالرحمن المكودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ص١٠٣.

[١] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لاط، لات، ١٠٧/٢.

وإن أراد أنّ المصدر المؤكّد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أنّ الحذف مناف لذلك القصد، لأنّه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحقّ وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنّهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً ، إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو: أنت سَيْرَاً ومَيْرَاً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو: سَقْيَاً، ورَعْيَاً، وحَمْدَاً، وشكراً لا كفراً.

فمنع مثل هذا إمّا لسهو عن وروده، وإمّا للبناء على أنّ المسوّغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام)[١].

الدراســــــــــــة

ذكر الناظم في قوله السابق أنّ المصدر الذي جيء به للتأكيد يمتنع حذفه على الإطلاق، فلا يجوز: "زَيْدَاً ضَرَبْتُ" بمعنى: اضْرِبْ زَيْدَاً، ووجه ذلك عند الناظم أنّ التأكيد مقصود به الإسهاب والإكثار، ولذلك يذكر المؤكَّد مرّتين أو ثلاثة كما في قوله[٢]:

لاَ لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقَاً وَعُهُودَا

فكرّر حرف الجواب وهو "لا" مرّتين.

أمّا الحذف فيقصد به الإيجـــــاز والتقليل، فتدافع الأمران، ولأجل ذلك منع أبوالحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي، نحو: الذي ضربت زيداً، فلا يقال: الذي ضربت نفسَه زيدٌ ، قال :

---

[١] شرح ابن الناظم ص١٩٣.

[٢] البيت من الكامل وهو لجميل ولم أجده في ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت١٩٨٢م، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م، ١٤٤/٣ ، والتصريح ١٤٣/٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ١٥٩/٥.

لأنّ ذلك نقض من حيث كان التأكيد إسـهاباً، والحذف إيجازاً، وذلك أمر ظاهر التدافع[٣].
وعند سيبويه في بعض المواضع أنّ التوكيد لا ينافي الحذف، قال: (وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن :مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفع على هما صاحبايَ أنفسُهما، والنصب على أَعنِيهما، ولا مدح فيه لأنّه ممّا لا يمدح به)[٤].

واستدلّ ابن خروف بقول سيبويه السابق على جواز حذف المؤكَّد فقال:(هذا دليل على حذف المؤكَّد وبقاء المؤكِّد، قال : وعلى هذا يجوز أن تكون اللام في قوله[١]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه]

داخلة على المبتدأ ثمّ أضمر ونُقِلَتِ اللام للخبر، تقديره: "لهي عجوز")[٢].
وحمل الزجاج قوله تعالى[٣]:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾طه/٦٣،على إضمار المبتدأ،أي التقدير: إِنّ هذان لهما ساحران، وردّ عليه الفارسي[٤] بأنّ الحذف والتأكيد يتنافيان.

---

[٣] ينظر الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لاط،لات، ٢/٢٨٠.

[٤] الكتاب،سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون،الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٢/٦٠.

[١] البيت من الرجز لرؤبة في مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، تحقيق وليم بن الورد البرنسي، دار قتيبة، الكويت، ص١٧٠.

[٢] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، ٣/١٥٧.

[٣] في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، ورواية أبي بكر عن عاصم بتشديد نون "إن" و"هذان" بالألف. ورواية حفص عن عاصم "إن" بالتخفيف، و"هذان" بالألف. ينظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، لاط، لات، ص٤١٩، وحجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة١٤١٨هـ ـ ١٩٧٩م، ص ٤٥٤.

[٤] المقاصد الشافية ٣/١٥٧، ١٥٨.

ومن الذين وقفوا في وجه الشارح في دعواه أنّ منع حذف عامل المؤكِّد سهو من الناظم ابن عقيل فقد قال في شرحه على الألفيّة:(وقول ابن المصنف: إنّ قوله: "وحذف عامل المؤكِّد امتنع" سهو منه، لأنّ قولك" ضَرْبَاً زَيْدَاً" مصدر مؤكِّد، وعامله محذوف وجوباً ... ليس بصحيح، وما استدلّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكِّد ليس منه، وذلك لأنّ "ضَرْبَاً زَيْدَاً" ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خالٍ من التأكيد)[٥].

وكذلك فعل الشاطبي، فقد نقل نصوصاً[١] تدلّ على ما رآه الناظم على الجملة، فقد ردّ كلام الشارح بنقله نصوصاً تؤيّد ما ذهب إليه الناظم ومن ذلك قول ابن الباذش:(التوكيد تمكين المعنى في النفس عند من خاف المتكلّم أن يَضْعُفَ في نفسه، فيظنّ به غير ما قصده، فيطيل بالتوكيد ليقوى في نفس السامع أنّ الأمر على ما ذكره المتكلّم، لا على ما توهّمه)، ونسب إليه أو لغيره أنّ الحقيقة عند النحويّين الكلام الذي لا حذف فيه، فإن كان فيه حذف فهو مجاز، والمجاز لا يؤكّد، لأنّ التوكيد إطالة، والمجاز اختصار، فتوكيد المجاز نقض الغرض.

ثمّ يردّ ما استدلّ به ابن خروف من قول سيبويه السابق:(وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفع على هما صاحبايَ أنفسُهما، والنصب على أَعنِيهما، ولا مدح فيه لأنّه مما لا يمدح به)، بأنّه ليس فيه ما يدلّ على القياس أصلاً، فليس فيه حجّة على بطلان قاعدة ابن مالك.

وقوله:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه]

شاذّ والشاذّ لا يقاس عليه.

---

[٥] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٢/١٧٥، ١٧٦، وينظر التصريح ٤٩٩/١.

[١] ينظر المقاصد الشافية ٢٣٥/٣، ٢٣٦، ٢٣٧.

وأمّا عن قول الشارح:(ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع أولى)[٢]، فقد ردّ عليه بأنّ السماع في حذف عامل المصدر المؤكّد معدوم، إذ لا تجد من كلامهم منقولاً مثل: نعم ضرباً، في جواب من قال: هل ضربت زيداً؟[٣] .

التعقيب :

من خلال عرض آراء العلماء في هذه المسألة يميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن مالك والشاطبي وغيرهم من منع حذف عامل المصدر المؤكد، لأنّه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك، وأنّ ما ذكره ابن الناظم ليس من التوكيد في شيء، وإنّما المصدر فيه نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه، فهو عوض منه، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكّد كما قال ابن عقيل[١].

المسألة الثالثة

اعتراضه على الناظم في تعريف الحال

قال الناظم:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدَاً أَذْهَبُ

قال ابن الناظم: (وقوله:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ .....

أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: "منتصبٌ" إنّه حدٌّ غير مانع، لأنّه يشمل النعت، ألا ترى أنّ قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ في معنى: مررت برجل في حال ركوبه، كم أنّ قولك جاء زيد ضاحكاً في معنى جَاءَ زَيْدٌ في حالِ ضَحِكِه.

فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلى قولي: "المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له" .

---

[٢] **شرح ابن الناظم ص١٩٣.**

[٣] **ينظر المقاصد الشافية ٣/٢٣٧.**

[١] **شرح ابن عقيل ٢/١٧٦.**

وحقُّ الحال النصب، لأنّها فضلة، والنصب إعراب الفضلات)[١] .

الدراســـــــة

بالنظر في قول ابن الناظم السابق نجده يعترض على الناظم في تعريفه للحال، فالناظم عرّف الحال بأنّه وصف، فضلة، منتصب، للدلالة على هيئة ، نحو: "فَرْدَاً أَذْهَبُ" فـ "فَرْدَاً" حال.
واعترض عليه ابنه في قوله السابق بأنّه تعريف غير جامع، لأنّه يشمل النعت.
وبالرجوع إلى تعريفات العلماء للحال نجد ما يلي:

عرّف ابن عقيل الحال بأنّه " الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة ، نحو: "فَرْدَاً أَذْهَبُ" فـ "فَرْدَاً" حال لوجود القيود المذكورة فيه)[٢] .
وعرّفه السيوطي بقوله: (الحال يذكّر ويؤنث، وهو فضلة دالٌّ على هيئة صاحبه، نحو: جَاءِ زَيْدٌ ضَاحِكَاً، فـ "ضاحكاً" فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد)[١].

وعرّفه ابن يعيش فقال:(اعلم أنّ الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكَاً، وأَقْبَلَ محمدٌ مُسْرِعَاً، وضَرَبْتُ عبدالله بَاكِيَاً، ولَقِيتُ الأَميرَ عَادِلاً، والمعنى جاء عبدالله في هذه الحال، ولقيت الأمير في هذه الحال)[٢].

أمّا ابن جني فعرّف الحال على أنها (وصف هيئة الفاعل أو المفعول به)[٣].

---

[١] شرح ابن الناظم ص٢٢٧، ٢٢٨.
[٢] شرح ابن عقيل ٢٤٢/٢.
[١] همع الهوامع ٢٢٣/٢، ٢٢٤.
[٢] شرح المفصل في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م، ٥٥/٢.
[٣] اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر١٩٨٨م، ص٢٠٢.

ويعرّفه ابن الخباز بقوله: (عبارة عن وصف هيئة الفاعل عند صدور الفعل، أو المفعول عند وقوع الفعل به)[٤]

ويعرّفه الشلوبين بقوله: (الحال هو الاسم المنصوب الصالح في جواب من سأل "كيف")[٥] .

التعقيب:

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن اعتراض ابن الناظم على والده مردود، لأنّ تعريف الناظم لا يدخل فيه النعت، فالنعت لا يكون منصوباً دائماً.

المصادر والمراجع

١ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر، لاطبعة، لاتاريخ.

٢ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، محمد أبوالفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٣ـ التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤ـ توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق فايز زكي ذياب، مطبعة دار السلام، ط٢، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

[٤] توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق فايز زكي ذياب، مطبعة دار السلام، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م، ص٢٠٢.

[٥] التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٢١٢.

٥ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العري، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٦ـ التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٧ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لاط، لات.
٨ـ حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة١٤١٨هـ ـ ١٩٧٩م.
٩ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
١٠ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لاط،لات.
١١ـ ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت١٩٨٢م.
١٢ـ مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، تحقيق وليم بن الورد البرنسي، دار قتيبة، الكويت.
١٣ـ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، لاط، لات.
السلوك لمعرفة دول الملوك،المقريزي،تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م
١٤ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
١٥ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٦ـ شرح المفصل، ابن يعيش، الناشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، لاط، لات.

١٧ـ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، عبدالرحمن المكودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
١٨ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدرالدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط،١ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
١٩ـالكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون،الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٠ـ اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر١٩٨٨م.
٢١ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لا طبعة، لا تاريخ، ٢٣٩/١١.
٢٢ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط،١ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٢٣ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م